قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

أزمات الدولة والمجتمع وأثرها على مسارات التحول الديمقراطي في شمال افريقيا

The crises of the state and society and its impact on the processes of democratization in North Africa

د. سفيان فوكة [1]، *
[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الدراسات السياسية و الدولية، جامعة بومرداس – الجزائر

Key words:

Democratization
North African
Political crises
Military phenomenon
Authoritarian phenomenon
Democratic consolidation.

Abstract

While democracy has become a global value, the state in North Africa and its societies are still stuck in a series of crises of governance, where the military phenomenon, the decline in freedoms, the absence of development, and the weak demand for democracy were one of the aspects of the crises that pushed the countries of the region to test the state of exception that made democracy appear as an antithesis that is inconsistent and context Exercising governance in the region, and this contradiction has extended to the chances of building a democratic society in North Africa by under of the bureaucratic and authoritarian results produced by the countries of the region and the structural devotions of these behaviors in their newly independent societies that led to a series of attempts to change after the end of 2010. This study examines The impact of these crises on the paths of democratic transformation in North Africa.

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال :2020-05-31
المراجعة : 2020-07-18
القبول : 2020-07-20

الكلمات المفتاحية:
التحول الديمقراطي
الشمال الافريقي
الأزمات السياسية
الظاهرة العسكرية
الظاهرة السلطوية
الرسوخ الديمقراطي.

ملخص

تحولت الديمقراطية الى قيمة عالمية باستنادها إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإلى مشاركتها الكاملة في كل نواحي حياتها، مقابل هذه التحولات العالمية العميقة بقيت الدولة في شمال افريقيا ومجتمعاتها عالقة في سلسلة من أزمات الحكم المستمرة منذ تأسيسها، حيث شكلت الظاهرة العسكرية وما ارتبط بها من انقلابات مباشرة أو تدخل في الحكم المرافق لتراجع الحريات وغياب التنمية أحد أوجه الازمات التي دفعت بدول شمال افريقيا لاختبار حالة الاستثناء التي جعلت من الديمقراطية تبدو كنقيض لا ينسجم وسياق ممارسة الحكم في المنطقة، وامتد هذا التناقض ليطال فرص بناء الديمقراطية وتعزيز السلطوية بحكم ما أنتجته هذه دول ونخبها من بيروقراطية وتسلط وما كرّسته هذه السلوكيات من أزمات بنيوية في مجتمعاتها الحديثة الاستقلال أدى تراكمها الى سلسلة من محاولات التغيير بعد نهاية العام 2010، تماثلت في مسبباتها المنبثقة عن الازمات المذكورة لكن تباينت اثارها على مسارات التحول الديمقراطي من دولة الى أخرى، تبحث هذه الدراسة في مآلات و آثار هذه الازمات على مسارات التحول الديمقراطي في منطقة الشمال الافريقي.

* Corresponding author at : Boumerdes University, Faculty of Law and Political Science - ALGERIA
Email : S.fouka@univ-boumerdes.dz

1. مقدمة

بنهاية الحرب الباردة اعتقدت الأغلبية ان الشمولية قد هزمت وأن الديمقراطية قد فازت أخيرا بالمعركة الأيديولوجية في القرن العشرين، غير أنه وبعد زمن من تراجع التسلطية عالميا لا زالت الديمقراطية تتعرض للانتهاك المستمر في المنطقة العربية، وتشير التقارير الدولية اليوم الى القصور الديمقراطي وتراجع التنمية الذي تعانيه شعوب المنطقة رغم الإمكانيات الاقتصادية الضخمة التي تملكها كياناتها خصوصا تلك الواقعة في الشمال الافريقي، فرغم تجذر ظاهرة الدولة في الشمال الافريقي الا أنها في شكلها المعاصر لم تأت في سياق التطور التاريخي للبنى والعلاقات التقليدية السائدة في المجتمع وبلوغها درجة من النضج، وإنما جاءت بفعل عملية تحديث قامت بها القوى الاستعمارية الغربية، الامر الذي افقدها القدرة على الانفصال وامتلاك اية درجة من الاستقلال عن النخب العسكرية والمدنية التي انشأتها وهكذا بنيت هذه الدولة الحديثة لتكريس التجزئة السياسية للمجتمع وتعميق أزمات الهوية والاندماج عن طريق تأسيس كيانات سياسية متجزئة بعيدا عن تأسيس المعنى الحقيقي للدولة الوطنية ومجتمعها الديمقراطي.

في هذا السياق نطرح الاشكالية التالية: هل يسير الشمال الافريقي الى ترسيخ الديمقراطية ام ما يعرفه هو حالة انتكاس وتراجع نحو إعادة بناء السلطوية في ظل استمرار أزمات الدولة والمجتمع؟

تتفرع هذه الإشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة الازمات التي رافقت بناء الدولة والمجتمع في الشمال الافريقي بعد احراز الاستقلال؟

- هل تزال الازمات التي رافقت عملية بناء دولة الاستقلال قائمة ومستمرة بعد انتفاضات 2011؟

- هل يمكن صياغة أنموذج مشترك للتحول الديمقراطي في المنطقة أم هي نماذج تشترك في المنطلقات وتختلف في المسارات والمالات؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة وما يتفرع عنها من أسئلة فان الفرضيات المراد اختبارها قد تمت صياغتها على النحو التالي:

- كلما حافظت دولة الاستقلال في شمال افريقيا على نماذج التحديث للأنظمة الاستعمارية التاريخية كلما فقدت استقراراها لتوسع حركة الرفض والمعادات لهذه الدولة.

- كلما زاد حيز التداخل بين الظاهرة العسكرية والحياة السياسية كلما تقلص مستوى الحريات وانتكست عملية الدمقرطة.

- كلّما حسّنت النخب الحاكمة أداءها في حل الأزمات السياسية والتنموية كلّما نجحت عمليات الاصلاح وزادت احتمالات الاستقرار وتجاوز الازمات والعنف.

إن ما جرى من تطورات هائلة في القرن العشرين ومن أحداث كبرى في الربع الأخير منه في ساحة الشمال الافريقي وفي مطلع الألفية الحالية يجعل من الموضوع ذي طبيعة متجددة خصوصا مع التحولات الكبرى القائمة في المنطقة وجوارها؛ فهو بحاجة إلى تقديم إجابات عن التساؤلات المحيطة به، وذلك من خلال تحديد نسق معيقات الدمقرطة؛ والكشف عن آليات تفاعلها، وهو سبيل منهجي للتشخيص السليم لما سميّ بالاستثناء تجاه الديمقراطية والذي دام طويلا في المنطقة، مع الكشف عن طبيعة المرحلة الحالية؛ تحدياتها ومآلاتها.

منهجيا تعتمد هذه الدراسة على المدخل الانتقالي والذي يعد "روستو" (Dankwart Rustow) من أهم رواده، يقوم هذا المدخل على التمييز بين مرحلة "الانتقال المبدئي" من الحكم التسلطي وبين مرحلة "ترسيخ الديمقراطية" كون عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحياناً فتترسخ، ولكنها قد تفشل في أحيان أخرى، ويرى هذا المدخل أن التحول الديمقراطي يمر عبر مراحل تتمثل في:

أ-"مرحلة الإعداد" "Preparatory phase": تتميز بالكفاح السياسي وطول المدة وعدم الحسم في تحقيق الهدف فالديمقراطية تولد من رحم الصراع وليست نتاجاً لتطور سلمي، إلا أن المرحلة ستضم مشتركين سياسيين جدد، كما أنها ستتميز بمناصرة الديمقراطية؛ وهي تمتد في الشمال الافريقي من البواكر الأولى للاستقلال ولغاية العام 2011.

ب-"مرحلة القرار" "Decision Phase": سيقود عدم الحسم في المرحلة السابقة إلى هذه الرحلة، حيث عدم انتصار أي خصم سياسي سيؤدي إلى نشوء تحالفات ومفاوضات من اجل إقرار حلول وسطية مرضية، في هذه المرحلة سيتم الاتفاق على أسس وقواعد للديمقراطية كما ان الأطراف المتخاصمة المتفاوضة تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي، وحاليا يظهر الشمال الافريقي بأقطاره انه يعيش هذه المرحلة بتجاذباتها.

ج-"مرحلة التعود" "Habituation Phase": وفيها سيعتاد الخصوم السياسيون على القواعد الديمقراطية من خلال تكرار محاولات الخروج بالحلول الوسط بتكرار ما سبق من تفاوض مما يرسخ العملية الديمقراطية نظريا؛ وهي المرحلة التي تبتغي الدراسة التنبؤ بمصيرها في المنطقة محل الدراسة.

كما تستعين الدراسة باقتراب علاقات الدولة-المجتمع لفهم تفاعلات البيئة الداخلية للنظم محل الدراسة، ويولي هذا الاقتراب اهتماما كبيرا للتغيير والنظام في الدولة خصوصا النامية كما هو حال الشمال الافريقي، فلفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغييرها لا بد من النظر في المنظمات التي تمارس الضبط الاجتماعي والتي تخضع سلوك الأفراد لما تمليه من أوامر، ويرى هذا الاقتراب وجود تنافس بين الدولة وبين التنظيمات والأفراد والأسر والجماعات، هذا التنافس تاريخي وهدفه فرض السيطرة والإخضاع في النهاية باستعمال طرق

مختلفة منها الجبر والإكراه، وغالبا ما كانت الدولة الأقدر على الضبط الاجتماعي ومنه إدارة الصراع لصالحها فهي تعبئ العامة ضد أعدائها وهي كذلك الأقدر على تحصيل الموارد اللازمة لتنظيم شؤونها، يصنف هذا الاقتراب أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى أربعة: دولة قوية ومجتمع قوي وهو مفتقد لحد الان في المنطقة؛ دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف؛ دولة ضعيفة ومجتمع قوي؛ دولة قوية ومجتمع ضعيف وهو النمط الذي ساد في المنطقة قبل مرحلة الانتفاضات، بذلك نجد ان هذا الاقتراب من شأنه تفسير التحركات الجارية داخل البيئة الداخلية للنظم السياسية الشمال افريقية والتحولات المرتقبة بعد عشرية من احداث العام 2011.

يمتد المجال الزمني للدراسة مع ميلاد الدولة الحديثة في المنطقة وهي عملية تفاوتت في الزمن لتستمر بشكل تدريجي على مدى أربعين عاما تمتد بين عامي 1922 و1962 حيث كانت مصر سباقة في التحرر بينما كانت الجزائر اخر قطر ينال استقلاله وقد حازت باقي الأقطار استقلالها بين هاذين الحدين، مرورا بالعام 2011 بوصفه تاريخا فاصلا في حياة هذه المنتظمات ومجتمعاتها وصولا لبدايات العام 2020 لمحاولة التنبؤ بمالات التحول الديمقراطي في المنطقة.

من اهم الدراسات التي سبق ان تناولت ظاهرة الدولة وما رافقها من أزمات في المنطقة نجد دراسة "نزيه الايوبي" الموسومة "تضخيم الدولة العربية؛ السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط" الصادر شهر ديسمبر العام 2010، وهي تقدم تصورا وتحليلا دقيقا للدولة العربية بعد الاستقلال، فتصف تكوين الدولة في كل منطقة عربية دون الإقليمية، شمال افريقيا والشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية.

من الدراسات الحديثة نجد مقالا للباحث "عزوز غربي" والموسوم "بالحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية: دراسة في ظل بعض التجارب العربية"، وهي دراسة تستهدف الوقوف على ما شهدته الدول العربية من حراك شعبي منذ 2011، وما أفرزه من نتائج فندت مقولة الاستثناء العربي في الانتقال الديمقراطي، وكيف أن ارتداداته التي كانت عنيفة في بعض الحالات كالحالة الليبية كدليل واضح على استمرار الأنظمة السلطوية، لكن مع تجدد موجاته منذ 2016 ابتداء من حراك الريف بالمغرب وصولا إلى الحراك الشعبي في الجزائر 2019، تبين أن المجتمعات العربية لاتزال تتوق إلى إقامة نظام أكثر عدالة وديمقراطية.

2.ظروف انبثاق الدولة في منطقة الشمال الإفريقي

تميز ميلاد دول المنطقة بعدة خصائص ميزت تطورها السياسي والمؤسسي وحددت طبيعة علاقاتها بالمجتمع، إذ وبدرجات متفاوتة تعاني من أزمات ترجع في جذورها إلى دور الاستعمار الغربي (الفرنسي-البريطاني-الايطالي وحتى الاسباني) في نشأة هذه الدول مطلع القرن الماضي بجلب المؤسسات الحضارية للدولة الاستعمارية والعمل على غرسها داخل البنى التقليدية للدولة الخاضعة بعد عزلها عن الخلافة الاسلامية (ماعدا المغرب)، ثم سياسيات بناء الدولة في مرحلة الاستقلال واستلام النخب التي ناضلت ايام الكفاح للسلطة من المحتل وإضفاء الطابع الوطني على مؤسسات أصدرها المستعمر، بالإضافة إلى تزايد الضغوط الداخلية والخارجية عليها.

لقد أدى الاستقلال واسترجاع السيادة غالبا إلى قيام نظم سياسية تقتفي اثر النماذج المعروفة في المجتمعات الأوروبية، أي استيراد نمط معين للدولة وجدته النخب الحاكمة أمامها غداة التحرر السياسي، فاهتمام النخب التي قادت معركة التحرير لم يكن غالبا يتجاوز الخطوط العريضة للدولة المستقلة، فمحاولة بناء الدولة على شاكلة "الدولة-الوطنية" دون الاستناد إلى خلفية فكرية واجتماعية محلية حقيقية؛ وغياب الاجتهاد حول خصوصية المنطقة وارثها التاريخي الحضاري بشكل كبير؛ أدى ببعض الفئات (على اساس ديني او قبلي) إلى رفض هذه الدولة ومناهضتها ومحاولة هدمها لبنائها على أسس جديدة (**فوكة، أزمة الديمقراطية غي العالم العربي: بحث في أسباب الاستدامة**، 2016، **الصفحات** 188-189).

كما تنشأ معضلة الشمال الافريقي من الميزة التاريخية المتمثلة في المرحلة السابقة لقيام الدولة الحديثة وهي المرحلة الاستعمارية ففي هذه الحالة فإنه لا مناص من كون السلطة هي المنشئة للدولة وهي التي تبنيها ومؤسساتها، والنتيجة المنطقية لهذه المقدمة هي أن أي تهديد لهذه السلطة هو تهديد للدولة ذاتها، خصوصا في ظل النزاعات التي شهدتها المنطقة في بدايات مرحلة الاستقلال وعليه فالمطالبة بدمقرطة المجتمع وبالتداول على السلطة غير ممكن في هذه المرحلة، وذلك يقتضي الدعوة للكف عن المطالبة بالديمقراطية وتحرير المجتمع في انتظار نضج الدولة ومؤسساتها، وهذا معناه كذلك انغلاق المجال السياسي ومنع ظهور نُخب سياسية جديدة (**الأنصاري**، 1995 ، **صفحة** 187).

لقد عاشت مصر في محيط مأزوم بعد نكبة 1948 وحاولت التصدي لقيام الدولة العبرية الى جانب سوريا والأردن ولبنان والعراق، وبعد الانقلاب على الملك فاروق سنة 1952 والغاء الملكية العام 1953 واعلان النظام الجمهوري فقد كانت في قلب الحروب النظامية العربية الإسرائيلية من "حرب السويس" أو ما بات يسمى "بالعدوان الثلاثي" عام 1956، ثم النكسة عام 1967 او ما يعرف في الكتابات الدولية "بحرب الأيام الستة" 1967 ثم حرب العاشر من رمضان وهو ما تسميه دولة الاحتلال بحرب عيد الغفران العام 1973 فمقتل الرئيس "السادات" عام 1981 الذي تلاه "محمد حسني مبارك" المنتهي نظامه بثورة 2011.

وعلى رغم رصيد مصر النضالي الا انها داخليا لم تحقق تقدما في دمقرطة الحكم وما يحمله من مؤشرات المشاركة السياسية وتزايد مستوى الحريات وتحقيق التنمية، فتسلطية الدولة

بقيت قائمة واستمرت ممارسات التعسف التي سادت الحقبة الملكية المتزامنة مع الاحتلال البريطاني، ولم يتمكن انقلاب الضباط الاحرار بالانتقال بمصر لمصاف الدول الديمقراطية، ولا إصلاحات السادات فعلت ذلك بل كانت النتيجة عكسية؛ ففي هذا البلد ظهرت الحركة الإسلامية المقاتلة والتي استمدت الجزء الأساسي من أعضائها من جماعات شملها الحراك الاجتماعي نتيجة للسياسات الناصرية؛ ومنذ منتصف الستينات اعيد احياء مبدأ الحاكمية في مصر على يد الحركة الإسلامية التي اعتبرت الدولة الوطنية ذات المؤسسات المستوردة من الغرب مجرد "بدعة" لتصطدم مصر بشكل عنيف مع التيار الجهادي الرافض لشكل النظام وفلسفته.

أما ليبيا التي اسقطت نظام الملك "محمد إدريس السنوسي" بما سمته بثورة الفاتح من سبتمبر 1969 فقد خاضت معركة البناء مع زعيم أوحد "العقيد معمر القذافي" وخاضت حروبها في الشرق الاوسط فضلا عن الصراع الليبي-التشادي المتقطع والممتد ما بين أعوام 1978 إلى 1987، ولا تزال ليبيا أضعف الحلقات في الشمال الافريقي بعد ثورة 2011 التي اسقطت الجماهيرية ولم تنجح في تقديم البديل لها، فبعد أربعين عاما من حكم "القذافي" صاحب النظرية العالمية الثالثة وما تبعها من شكل فريد للحكم عن طريق تبني نظام الجماهيرية يجد المجتمع الليبي اليوم نفسه مفتقرا الى ادنى اشكال التجربة السياسية المعاصرة من دستور وبرلمان وإدارة انتخابات تؤهله القبول بسهولة ببناء دولة ديمقراطية تسع كل أطياف المجتمع الليبي.

بالنسبة للجزائر فان ديناميكيات تشكل الدولة مختلف عن باقي اقطار المنطقة الى حد كبير؛ فبعد مقاومة شديدة للاستعمار الاستيطاني الفرنسي والى جانب البعث العسير للدولة فقد بدأت الجزائر استقلالها بأزمة الحكم العام 1962 ثم التصحيح الثوري العام 1965 فحروب الرمال الاولى والثانية مع جارتها الغربية عامي 1963 و1976 الى جانب الحضور القوي على الجبهة في حروب الشرق الأوسط، ثم الى دوامة العنف والعنف المضاد مع وقف المسار الانتخابي سنة 1992 واغتيال الرئيس "محمد بوضياف" في نفس السنة، ليعرف البلد مرحلة جديدة مع العام 1999 مع نظام الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" الذي عمّر عشرين عاما ولم يكد يكتفي بكم هائل من قضايا الفساد واستغلال مقدرات الدولة بشكل ضر بحاضر البلد ومستقبله لينتهي بحراك 22 فبراير 2019 بعد ان تمكن من تجاوز احتجاجات العام 2011.

بالعودة للظاهرة الاستعمارية فمن الملاحظ استمرار تأثير الثقافة والمؤسسات الفرنسية رغم أن محاولات صهر الجزائريين لم تنجح تماما طيلة 132 عاما، ورغم اعلان الأهداف الاشتراكية وتبني الإدارة الذاتية في قطاعي الزراعة والصناعة فان "توجها مضادا كان يتحرك في اتجاه إعادة تفعيل الإدارة الاستعمارية" اذ أُبقي على مؤسسات إدارية مستنسخة عن الانموذج الفرنسي مع تعديلات طفيفة، لترتهن هذه الأجهزة بين سيطرة أصحاب الثقافة الفرنسية على المراكز البيروقراطية بعد الاستقلال وسيطرة "الطبقات الوسطى الجديدة" التي تولت أجهزة الإدارة الاستعمارية العام 1962 لتتحول بدورها الى طبقة جديدة تحقق السيطرة السياسية والإدارية والاقتصادية وحتى العسكرية على باقي المجتمع (**الايوبي**، 2010، **صفحة** 261).

أما تونس فلم يكن لها الكثير من الاعذار وقد كانت تاريخيا اول من بادر بالدستور في العالم العربي بدستور 1861 هو واحدا من أبرز الأحداث المسجلة في التاريخ السياسي الحديث لتونس، كما أنها حققت انتقالا سلسا من نظام البايات الحسيني الى العهد الجمهوري الجديد سنة 1957 أي بعد عام ونصف من إعلان الاستقلال لتتكرس هيمنة الحزب الحر الدستوري الجديد على الحياة السياسية وأركان الدولة بزعامة "الحبيب بورقيبة" ثم مع الرئيس "زين العابدين بن علي" بعد انقلابه الابيض العام 1987 ليسقط نظام حكمه مع ثورة ديسمبر العام 2010.

وقد كان للظاهرة الاستعمارية أثرها المباشر لتطور الدولة التونسية حيث عملت السياسات الفرنسية على تقوية الدولة في اطار نظام الحماية حيث اكتمل انشاء الجيش وتحديث الإدارة المدنية وفي ظل الحماية الكولنيالية عززت سلطات الحكومة المركزية في مجالات التجنيد والشرطة وأصبحت الإدارة المركزية اكثر تنظيما، اما الحركة الوطنية التونسية التي الحقت بدولتها فقد تحالفت مع نخبة جديدة من البيروقراطيين والمهنيين تلقت تعليمها في أوروبا بشكل رئيس وكان مفهومها للدولة متأثرا بالأنموذج الفرنسي تأثيرا كبيرا (**الايوبي**، 2010، **الصفحات** 255-256).

أما المغرب فوجد نفسه المملكة الوحيدة في بحر جمهوريات (تحسبها عدائية) ما زاد من حدة التحديات بالنسبة لها خاصة في الفترة الناصرية والبومدينية والنزعة العدائية في عهد الملك "الحسن الثاني" الذي اصطدم بجملة من الانقلابات الفاشلة أبرزها محاولتي 1971 و1972، كما طغت أيضا أزمة الصحراء الغربية على الحياة السياسية في المملكة بعد اندلاع الصراع بانسحاب إسبانيا وبدأ تنفيذ اتفاقيات مدريد العام 1975 كما انعكست الازمة على موريتانيا خاصة عام 1978 داخليا وخارجيا في علاقاتها مع المغرب ومع جبهة البوليزاريو.

لم تكن هذه الازمة المشار اليها والمشتركة مع المغرب الوحيدة في تاريخ المنتظم السياسي الموريتاني، فقد عاش هذا القطر دوامة الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار باستمرار بعد انقلاب 1978 لتتوالى الانقلابات العسكرية في موريتانيا عام 1978 ثم 1979 و1980 و1984 ثم 2003 و2005، وكان

آخرها العام 2008.

بالعودة للظاهرة الاستعمارية يمكن القول أن فرنسا عملت منذ مطلع القرن العشرين حتى سنة 1960 على نقل صيغ وتقاليد مؤسساتها السياسية والدستورية إلى موريتانيا فبعد ان نال البلد استقلاله اقتبس غالبية صيغ المؤسسات السياسية الفرنسية، وكان من ضمنها صياغة الدستور بشكل يؤكد الحقوق الأساسية الواردة في الدستور الفرنسي لسنة 1958 مع الإعلان عن تبني النظام الرئاسي مماثلة للتجربة الفرنسية لنفس السنة، ويمكن القول "أن الحياة السياسية الموريتانية قد اتخذت شكلها العصري في إطار الاتحاد الفرنسي منذ سنة 1945 حيث تجسدت في جهاز بيروقراطي مركزي مختص، انطبع منذ بواكيره الأولى بالبرلمانية والتعددية الحزبية، وفق المبادئ الدستورية التي تبلورت في نظام الجمهورية الفرنسية الرابعة لكن مع تميز النظام الموريتاني بتركز السلطة في يد شخص واحد هو رئيس الجمهورية الذي يجمع وظائف رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام لحزب الشعب الموريتاني" (**باب و صديقي** ، 2019، **صفحة** 9).

في ظل هذه المسارات المأزومة تم الانفراد بالسلطة من قبل فئة استأثرت بالحكم باسم المشروعية كمدخل وبحجة بناء الدولة كذريعة في اقطار الشمال الافريقي، والملاحظ بعد عقود من استقلال هذه الدول -ورغم التراجع في حدة النزاعات واستقرار ظاهرة الدولة التي خاضت سابقا مخاض التأسيس او الانبعاث- استمرت حالة احتكار السلطة في كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا؛ ولم يكن معها مجال لممارسة حقوق المواطنة بصفة كاملة كعنصر مشترك بين هذه الأقطار الستة وتحققت المفارقة حين ادعت النخب الحاكمة أن المعارضة والانفتاح السياسي يهدد الدولة في مرحلة البناء مما أوحى أن إتمامها لبناء الدولة يمكن من بناء وتشييد مشروع ديمقراطية فعلي يتم التحول إليه في إطار دولة مؤسسات قوية، غير أن عملية البناء هذه التي تم الحديث عنها ميزها شكل الدولة التي تم بناؤها؛ إنها دولة تسلطية وهي نقطة تشابه تجمع دول الشمال الافريقي (**النقيب**، 1999، **صفحة** 202)

ان جل الحكومات الوطنية التي تولت السلطة عند احراز الاستقلال لم تعمل على تغيير واقع علاقات التسلط الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، "اذ لم يتحقق ما ناضل من أجله الآباء المؤسسون من قادة حركات التحرر الوطنية الذين قادوا المقاومة في بلدانهم" فالملاحظ هو استمرار نفس نمط العلاقة بين طرفي السلطة فاذا ما وُصفت العلاقة بين المستعمر والمستعمَر غالبا بانها غير متكافئة، فان مثل هذه العلاقات بقيت قائمة معززة لسلطة الحاكم (**الرشيد**، 2015، **صفحة** 52)، وتزداد أوجه التشابه بين أنظمة حكم المنطقة لا من حيث النشأة من رحم الظاهرة الاستعمارية فقط بل كذلك من توالي أزمات الحكم وانحسار الحريات وفشل عملية بناء الاقتصاد الوطني، ولكن يرد الشبه العميق من حيث ما انتهت اليه هذه الدول أيضا من حيث الاحتجاجات الشعبية التي واجهت هذه النظم وانهتها في كل من مصر وتونس وليبيا والجزائر والتي تضغط بسلمية في كل من المغرب وموريتانيا.

3. طبيعة أنظمة الشمال الافريقي؛ قراءة في انتقال السلطة ومكانة الحريات

تظهر طبيعة الأنظمة السياسية التي تم بناؤها في الشمال الافريقي بمظهر الأنظمة السلطوية من خلال عدة معايير ومؤشرات أهمها طرق انتقال السلطة التي غالبا ما تتميز بالجبر والاكراه وكذلك مؤشر الحريات التي يعرف تراجعا مستمرا، فإذا اعتبرنا أن الديمقراطية المكتملة نظام سياسي مبني على أركان أساسها التداول السلمي على السلطة في ظل نظام تعددي يؤمن باحترام حقوق الإنسان وحرياته ويتميز بالنزاهة والشفافية فإن السلطوية هي الميزة الأساسية للأنظمة التي تم بناؤها في المنطقة.

التداول على السلطة هو أحد معايير وجود نظام ديمقراطي وطريقة انتقالها مؤشر هام لمعرفة طبيعة النظام السياسي من ناحية توافقه مع القيم الديمقراطية أو الابتعاد عنها؛ في اقطار الشمال الافريقي شكلت مسألة حيازة السلطة وانتقالها تاريخيا معضلة صَعُبَ حلها؛ فغالبا ما سادها أسلوب الجبر والاكراه (**فوكة، الوهن الديمقراطي في العالم العربي: الدولة الهشة وممانعة التغيير**، 2020، **صفحة** 112)، وبدل الطرق الديمقراطية المتعارف عليها شكلت الانقلابات العسكرية طريقة لحيازة السلطة في النظم الجمهورية، فمصر والجزائر وليبيا حكمها قادة جاؤوا من صفوف القوات المسلحة، اما تونس فقد همش الرئيس "الحبيب بورقيبة" الجيش سياسيا الا انه خلع في النهاية على يد "زين العابدين بن علي" وهو رئيس سابق للمخابرات العسكرية (**الايوبي**، 2010، **صفحة** 528).

رغم تراجع الظاهرة العسكرية في العقود الأخيرة إلا أنها لم تنعدم بالكلية فكان آخرها في كل من مصر موريتانيا على النحو التالي:

- بتاريخ 03 جويلية 2013 قاد العسكري الفريق أول "عبد الفتاح السيسي" انقلابا ضد أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر، ليعلن بوصفه وزيرا للدفاع وقتها عزل الرئيس "محمد مرسي"، وتعطيل العمل بدستور 2012.

- بتاريخ 06 أغسطس 2008 وعقب قرار رئاسي بإقالة قائد أركان الحرس الرئاسي "محمد ولد عبد العزيز" وقائد أركان الجيش "محمد ولد الغزواني"، قام العسكريان بانقلاب اعتقلا خلاله الرئيس "سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله" ورئيس الوزراء "يحيى ولد أحمد الوقف"، وأصدر الانقلابيون بيانا يعلنون فيه تشكيل "مجلس الدولة".

سابقا نجحت بعض هذه الانقلابات في تأسيس نظم قوية استمرت لفترة طويلة في كل من مصر والجزائر وليبيا؛ بينما أخفق بعضها في الاستمرار وأتاح السبيل لانقلابات أخرى توالت منذ حدوث الانقلاب الأول كم هو الحال في موريتانيا (**خربوش**، 2004)، لكن الأهم في الظاهرة العسكرية أنها أسست لطريقة في انتقال السلطة تجعل المعيار الرئيس للوصول إلى الحكم هو امتلاك القوة، وبما أن الجيش هو القوة الأكبر داخل النظام فإن من يسيطر عليه يستطيع السيطرة على السلطة، بيد أن غياب حدوث الانقلابات العسكرية لم يرافقه تراجع في سيطرة العسكريين على زمام الحكم في معظم هذه الدول، حيث تربع على السلطة عسكريون أفرزتهم المؤسسة العسكرية نفسها "كأنور السادات" و"حسني مبارك" في مصر و"اليمين زروال" في الجزائر، كما لم يسلم النظام الملكي الوحيد في المغرب من محاولات الانقلاب في عهد الملك "الحسن الثاني".

يمكن تفسير استمرار تدخل الجيوش في الحياة السياسية للمنطقة كونها الأكثر تأهيلا من المجموعات الأخرى لتولي المناصب القيادية نسبيا من باب التنظيم والتوجيه والتكنولوجيا، وهو ما جعل من العسكر شريحة بالغة الأهمية ضمن "الطبقة الوسطى الجديدة" ويرى "نزيه الايوبي" ان العسكر انفسهم يبررون التدخل في الشأن السياسي بأسباب قومية كمحاربة المحتل او مواجهة التهديد الأجنبي، او الحاجة للوحدة الوطنية التي تتجاوز الحدود الاثنية والقبلية، او الحاجة الى اصلاح اجتماعي-اقتصادي عاجل وهي ما يعرفها قرامشي (Antonio Gramsci) (1891-1937) "بالثورات من فوق" كما عرفتها مصر والجزائر (**الايوبي**، 2010، **الصفحات** 514-515).

يمكن الإشارة الى أن تغيير الانظمة او محاولة تغييرها عن طريق الانقلاب -مع استثناء الثورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة في كل من مصر وتونس وليبيا- على الشاكلة التالية: ستة وعشرون (26) عملية انقلابية من بينها احدا عشر (11) عملية ناجحة اغلبها في موريتانيا، وخمسة عشرة (15) محاولة فاشلة أغلبها في ليبيا والمغرب، وهو ما يلخصه الجدول رقم 1.

بصفة عامة نلاحظ أن الآليات القائمة على الجبر والإكراه مألوفة في النظم السياسية الشمال افريقية حتى خارج الانقلاب اذ يحدث ان يترك الحاكم موقعه بالاغتيال كما كان مع "السادات" في مصر العام 1981 و"محمد بوضياف" في الجزائر العام 1992، أو بالإجبار الحاكم على ترك موقعه كما حدث في حالة "الحبيب بورقيبة" و"الشاذلي بن جديد"، أو بالقضاء على النظام برمته كما حدث في موجتين الاولى في النظم الملكية إبان الخمسينيات والستينيات في مصر وليبيا والثانية مع الربيع العربي في الجزء الشرقي من الشمال الافريقي أي مصر وليبيا وتونس.

جدول 1

يوضح اجمالي الانقلابات في الشمال الافريقي الى غاية العام 2020

	اجمالي الانقلابات	الانقلابات الناجحة	الانقلابات الفاشلة
موريتانيا	07	06	01
ليبيا	07	01	06
المغرب	06	00	06
مصر	02	02	00
الجزائر	02	01	01
تونس	02	01	01

المصدر: من اعداد الباحث

الشمال الافريقي والمبنية على الجبر والاكراه من جهة وطول بقاء الحكام في مناصبهم شهدت المنطقة منعطفا بارزا منذ نهاية العام 2010 وعلى امتداد العام 2011 فيما عرف بالربيع العربي وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بحكم "زين العابدين بن علي" في تونس و"محمد حسني مبارك" في مصر و"معمر القذافي" في ليبيا، والمعلوم أن العقيد "القذافي" بقي في السلطة منذ العام 1968 حتى أطيح به العام 2011، والرئيس المصري "مبارك" حكم منذ العام 1981 حتى أسقط العام 2011 علما أنه حكم مصر ثلاثون سنة مع محاولة توريث الحكم، ورئيس تونس "زين العابدين بن علي" استمر في السلطة من عام 1987 حتى اطيح به عام 2011؛ مع الاشارة انه في تونس لم يتداول علي السلطة خلال 64 سنة سوى رئيسين وهما "الحبيب بورقيبة" و"بن علي"! (**فوكة**، **الوهن الديمقراطي في العالم العربي: الدولة الهشة وممانعة التغيير**، 2020، **صفحة** 114) وحتى وان بدت الجزائر أنها أكثر ديمقراطية في التداول على الكرسي فإن التعاطي مع واقعها بالتحليل يفيد أن مغادرة السلطة غالبا ما كان فيها بضغط جماعات خفية من داخل السلطة (**زمام**، 2002، **صفحة** 113).

إن عملية إخراج الجيوش من المعادلة السياسية هي محاولة صعبة رغم الأداء الهزيل للعسكر خلال وجودهم في السلطة في المنطقة (**الايوبي**، 2010، **صفحة** 521) بانتظار أن يتم بناء مؤسسات المجتمع المدني واعتماد التعددية السياسية والسماح بتشكيل الأحزاب وإصلاح الأنظمة الانتخابية واحترام الحريات والحقوق المدنية، و الظاهر ان العسكرتارية لم تختفي بعد في المنطقة بل عادت اليها بعد ان انقطعت زمنا، لقد تحول الجيش في معظم دول المنطقة إلى العنصر الحاسم في ضمان استمرار الحكم وأضحت مهمته الرئيسة أمنية داخلية كرديف قوي للأجهزة الأمنية الداخلية الأخرى، إذ تزايدت الحالات التي يتم فيها الاعتماد على الجيش في مهمات الأمن

الداخلي، لقد استُمد هذا الدور من خلال التطور التاريخي للمنطقة من موجات الاحتلال الأوروبي إلى استمرار احتلال الأرض العربية من طرف الكيان الصهيوني، والصراعات العربية–العربية، وتصاعد الإرهاب والتطرف اليوم.

هكذا تظهر اهم السمات المشتركة لانتقال السلطة في الشمال الافريقي فاضافة الى طغيان طابع الجبر والاكراه وطول بقاء الحكام في مناصبهم فان الظاهرة العسكرية شكلت وفقا لما تقدم أحد سمات الحياة السياسية في المنطقة أساسا في مصر وليبيا والجزائر وموريتانيا دون استثناء المحاولات الفاشلة في المغرب؛ وهذا يشكل أحد أوجه السلطوية للدولة الفتية التي تم بناؤها خارج الأطر الديمقراطية.

لقد تميز التطور التاريخي للمنتظمات السياسية الشمال افريقية منذ نشأتها بغياب الاستقرار والانغلاق السياسي الذي دام طويلا والخلل المتواتر في انتقال السلطة ويبدو ان نظم المنطقة لازالت تحافظ على هذا التقليد حتى بعد احداث 2011 اذ تبين ان العنف السياسي لا زال يرافق هذا الانتقال من عودة الانقلابات في مصر وموريتانيا وفوضى العنف التي تسود ليبيا وقمع الاحتجاجات في المغرب، من ناحية أخرى لازم هذا التطور السلبي المقاوم للبناء الديمقراطي مظاهر غياب الحرية والقيود المفروضة عليها وهي متلازمة أساسية للطبيعة السلطوية لنظم الحكم في الشمال الافريقي فلا حرية في ظل الأنظمة القمعية او تلك التي تدعي التغيير بينما لازالت تقاومه حتى بعد احداث الربيع العربي.

قبل الانتفاضات العربية بسنوات وفي دراسة مسحية أجراها فريق "تقرير التنمية العربية" سنة 2004 عن مفهوم وحال الحرية في العالم العربي كانت النتيجة هي ركود و تراجع الحريات العامة المعبرة عن الحكم الصالح مثل قيام معارضة فعالة واستقلال الإعلام والقضاء وشفافية الحكم وإمكانية المساءلة ومحاربة الفساد، ولاحظ فريق البحث انه في السنوات الخمس السابقة للتقرير تم تقدير أن أشد معدلات التدهور في التمتع بالحرية كانت في مجالات محاربة الفساد وشفافية الحكم واستقلال القضاء والمساواة أمام القانون بالإضافة إلى انتشار الفقر كحتمية لانساق الحكم الفاسدة (**برنامج الامم المتحدة الانمائي**، 2004، **صفحة** 11).

أما بعد حوالي العشرية من الاحداث التاريخية التي عرفتها المنطقة فان حال الحريات لم يبرح مكانه غالبا؛ وبالرجوع لمؤشر الحريات العالمي الصادر عن مؤسسة "بيت الحرية الأمريكي" للعام 2020 فان مؤشر الحريات في دول شمال افريقيا لم تحقق فيه نتائج ايجابية الا تونس التي صنفها التقرير "حرة" بتميزها على مستوى الحقوق السياسية والمدنية والتي حازت 100/70 في باب الحرية العامة، بينما صنفت المغرب "حرة جزئيا" بمعدل 100/37، وقد صنفت "غير حرة" كل من مصر التي حازت 100/12 وليبيا التي احرزت 100/09 والجزائر وموريتانيا اللتان سجلتا معدل 100/34 (**Freedom House, 2020**).

قبلها بسنتين رسمت نفس المؤسسة الأمريكية المعنية بقياس مستوى الحريات في العالم صورة قاتمة للأوضاع في منطقة شمال افريقيا، فقد وسم تقرير العام 2018 الحامل لشعار "الديمقراطية في تراجع" أنظمة حكم الشمال الافريقي بالأنظمة السلطوية المستمرة في قمع المعارضة، والملاحظ أن تونس وحدها من صنفت عام 2018 بانها حرة واحتلت المرتبة الأولى ليس في المنطقة فحسب بل في العالم العربي كله ما يوحي بتميز مسار هذا القطر واقترابه من الرسوخ الديمقراطي، فقد استمرت عملية الترسيخ رغم تعرض حرية التجمع وتكوين الجمعيات للخطر بسبب التغييرات التشريعية وتقاعس القيادة التونسية عن إنشاء محكمة دستورية مما قوض استقلال القضاء وقواعد القانون.

بينما صنفت ليبيا غير حرة، ووضعت ضمن قائمة باسم "أسوأ الأسوأ" وهي قائمة تخص الدول التي حققت نقاطا أقل فيما يخص الحقوق السياسية والحريات المدنية.

كذلك صنفت مصر غير حرة حيث ازداد القمع السياسي بعدما تم انتخاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بنسبة 97 %، وذلك بعد حملة اعتقالات شنها الأمن على منافسين محتملين، ولم يعد خافيا أن درجة القمع خلال الحكم الحالي لمصر تجاوزت تلك التي كانت سائدة خلال عهد الرئيس "حسني مبارك" (**Lowenthal & Bitar, 2016**).

لم يختلف حال الجزائر التي أدرجها التقرير ضمن المجموعة التي تنعدم فيها الحريات وتنتهك فيها الحقوق السياسية والمدنية (**Freedom House, 2019**)، وبالرجوع لتقرير المؤسسة والذي تناول أوضاع الحريات وسيادة القانون والديمقراطية في مختلف أنحاء العالم خلال عام 2017، أشار إلى أن الأوضاع تتدهور بوتيرة متسارعة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بدأت الديمقراطية تواجه أزمة حقيقة وتآكلت فرص اجراء انتخابات حرة ونزيهة وتراجعت حقوق الأقليات وحرية إعلام وسيادة القانون(**Freedom House, 2018**).

يمكن اعتبار حرية التعبير والحريات الصحفية من الحريات الأكثر أهمية لارتباطها المباشر بقضايا السياسة والحكم، ومع هذا فإن هذا المجال لم يسلم من التطورات السلبية، فعلى سبيل المثال لا الحصر يدل المؤشر العالمي لحرية الصحافة للعام 2019 والذي تعده سنويا منظمة "مراسلون بلا حدود" الى أن منطقة شمال افريقيا لم تحقق تقدما محمودا في حرية الصحافة بل شهد ترتيب معظم دولها انحدارا مقلقا، ويشير التقرير إلى (**Reporters Without Borders, 2019**):

- تسجيل أقصى تراجع في موريتانيا التي انخفضت بسبع مراكز؛ فمعظم الصحفيين وخوفًا من العقاب يفرضون على أنفسهم الرقابة الذاتية خلال تغطية مواضيع متعلقة بالفساد أو الجيش أو الدين أو العبودية.

- في المغرب تميّزت سنة 2018 بضغوط قضائية شديدة على

الصحفيين مع التضييق على عمل وسائل الإعلام الوطنيّة والأجنبية التي عملت على ملفd حراك الريف والهجرة.

- في مصر يصف التقرير حال حرية الصحافة "بالوضع المقلق" منذ العام 2018 حيث يصف التقرير هذا البلد أنه صار أحد أكبر سجون الصحفيين في العالم، حيث يقضي بعض الصحفيين سنوات في الإيقاف التحفظي دون توجيه أي تهمة ودون محاكمة، فضلا عن حجب المئات من المواقع الإخبارية على الشبكة العنكبوتية.

- تراجعت الجزائر بخمسة مراكز بسبب التضييق على الصحفيين المنتقدين للسلطة بينما لم تتقدم الا ليبيا بمركز واحد فقط (انظر الجدول رقم 02).

جدول 2

يوضح ترتيب دول شمال افريقيا في مؤشر حرية الصحافة العالمي للعام 2019

	الترتيب العالمي		النقاط المحصل عليها
تونس	72	+25	29.61
موريتانيا	94	22-	31.65
المغرب	135	0	43.98
الجزائر	141	5-	45.75
ليبيا	162	0	55.77
مصر	163	2-	56.47

المصدر: (Reporters Without Borders, 2019)

انه ورغم تثبيت الديمقراطية الفتية في هذا القطر الا انه لم يحز بعد حرية إعلام تامّة، فيسجل التقرير أنه "في 2018 عبرت منظمات المجتمع المدني التونسي والمنظمات الدولية عن قلقها حيال تباطئ وضع إطار تشريعي جديد لقطاع الإعلام، ومن ناحية أخرى تميّز التزام تونس بحرية الإعلام كأحد أسس الانتقال الديمقراطي بدعمها لإطلاق الإعلان من أجل الإعلام والديمقراطية".

الاشكال هنا أن هذا الانحدار والتراجع في الترتيب كان بعد سنوات من الانتفاضات العربية وما تبعها من موجات التغيير والإصلاح ما يدل على استمرار الطبيعة السلطوية للنظم في المنطقة واستمرار نفس الممارسات السابقة في قمع الحريات والتضييق على وسائل الاعلام وفرض القيود على الصحافة بغية استمرار احتكار الحكم.

4. أزمات التنمية وانعكاسها على البناء الديمقراطي

مع بدايات الاستقلال وفي سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي كانت الدولة تعني الانعتاق من الاستعمار وكان معناها الحرية والعدالة والتقدم، وكما يقول "د.علي الكنز" "لقد كانت كل الشروط متوفرة من أجل تبني فرضية تعطي الدولة كل القوة وتجعل منها المحرك للمجتمع" (**الكنز**، 1992، **صفحة** 203) لكن الهزائم التي لحقت بالتجارب التنموية العربية التي باءت بالفشل أعادت النقاش مرة أخرى إلى مستواه الحقيقي، فالدولة الاستقلالية التي صادرت السلطة والمجتمع دفعة واحدة لم تعد قادرة على حل أزماتها المتلاحقة، وفقدت الدولة جاذبيتها خاصة وان مفهوم الدولة وأدوارها بات اليوم عرضة للنقد وإعادة التقييم في أنحاء العالم، والظاهر أن المسالة التنموية لا زالت مطروحة بقوة في الشمال الافريقي.

تزامن فشل بناء الاقتصاد الوطني في اقطار المنطقة مع القصور في بناء الديمقراطية وهو ما أدى الى ما عرف نهاية سنوات السبعينات والى غاية نهاية الثمانينات "بثورات الخبز" أو "انتفاضات الفقر" والتي دفعت بثنائية "الثورة والجوع" الى الواجهة، لقد حدثت هذه الثورات في كل من مصر مطلع العام 1977 ثم في تونس والمغرب عام 1984 فالجزائر العام 1986 في مدن قسنطينة وسطيف ثم في انحاء عديدة من البلد شهر أكتوبر عام 1988، وقد لا يبدو غريبا ان الانتفاضات التي عرفتها المنطقة منذ نهاية العام 2010 رفعت شعارات تتعلق بالمطلب التنموي وبقي "الخبز" حاضرا في شعار الثورة المصرية حيث كان أحد المفردات التي شكلت شعار ثورة يناير "عيش (خبز)، حرية، عدالة اجتماعية، وكرامة إنسانية" كدلالة واضحة على استمرار أزمة التنمية في هذه المنتظمات لتستمر معها ثنائية "الثورة والجوع".

احد أوجه التشابه بين اقطار الشمال الافريقي هو استشراء الفساد في نسق الحكم وغياب الحرية والعدالة الاجتماعية، فضلا عن اتسام العديد من مؤسسات الحكم في المنطقة بطابع إقصائي افرز بنى اقتصادية فاسدة أدت في نهاية المطاف الى احتجاجات موسعة اسقطت نظما واجبرت أخرى على التغيير، ويمكن الجزم ان العدالة الاجتماعية قد شكلت مطلبا مشتركا لشعوب المنطقة، فغياب هذه العدالة بأركانها الأربعة "توزيع الدخل" و"توزيع الاصول" و"توزيع فرص العمل" و"توزيع الخدمات العامة وبرامج التنمية" زاد في شعور المنطقة بالاغتراب والتهميش (**غربي**، 2020، **صفحة** 661)، والملاحظ انه حتى بعد حركات الاحتجاج الموسعة وما تبعها من تغيير لم يحسن بعد الأداء الاقتصادي لهذه الأقطار بل بقي مماثلا لما سبق؛ ويمكن الإشارة لبعض الحالات في المنطقة على سبيل المثال لا الحصر:

- **الحالة المصرية**: تاريخيا باءت اغلب محاولات تحقيق النمو بالفشل لعدم نجاعة السياسات التنموية المسطرة ورغم أن النمو عرف ارتفاعا بلغ نسبة 7 % بين عامي 2004 و2008 الا انه لم ينعكس على الأفراد، كما أن البلد لم يعرف أي ارتفاع في الحد الأدنى للأجر الشهري من العام 1984 الى غاية 2011 وحتى هذه الزيادة في الأجور لم تكن كافية أمام ارتفاع تكاليف المعيشة، إضافة الى تحرير الاقتصاد المصري وبيع شركات

القطاع العام للخواص ورفع الدعم على السلع ما زاد في الأسعار والضرائب والرسوم ليتقلص معه الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية وهو ما أدى إلى تضرر الطبقة المتوسطة والفقيرة (**مازاني**، 2019، **الصفحات** 327-328)، ولقد تزايدت معدلات البطالة في مصر خاصة بعد ثورة يناير 2011 حيث قدر متوسط معدل البطالة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2017 نحو 12,56% (**صالح**، 2019، **صفحة** 499).

- **الحالة التونسية**: لم ينجح هذا القطر في تحقيق التنمية ليعرف انعدام التوازن الاقتصادي وسوء تسيير الثروة فاتسعت الفجوة بين الأرياف والمدن خاصة الجنوب الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة لترافقها الزيادة في نسب الاضطرابات الاجتماعية، كما عرف التفاوت داخل المدن حيث زادت معدلات الفقر، ورغم أن الحكومة قامت بتنفيذ العديد من المشاريع إلا أن الاقتصاد التونسي سواء بقطاعه العام أو الخاص لم يتمكن من استيعاب كل الحاجات المجتمعية خاصة مع الإرث التاريخي الناجم عن وجود فجوة بين التحرر على مستوى الاقتصاد والتسلط على مستوى السياسة لترتفع نسبة البطالة قبل الثورة التونسية لتبلغ 14% سنة 2009 (**مازاني**، 2019، **صفحة** 328)، اما بعد الثورة فقد بلغ معدلها العام 2017 نسبة 15,3% حيث لا تزال مرتفعة لاسيما في صفوف الشباب والمناطق الداخلية، كما ظل عجز المالية العامة وحساب المعاملات الجارية مرتفعا بعد الثورة بفعل ضعف النمو الاقتصادي والزيادة الحادة في الإنفاق العام بما في ذلك الأجور مع تأخر في تطبيق الإصلاحات، ومازالت معدلات الفقر أيضا مرتفعة إضافة الى ارتفاع معدل التضخم إلى 5,6% بمعدل سنوي العام 2017 (**البنك- الدولي**، 2017).

- **الحالة الجزائرية**: بدأت الجزائر تجربتها التنموية مباشرة مع الاستقلال أي تقريبا نفس الفترة التي بدأت فيها الصين وكوريا الجنوبية تجربتيهما، "لكن رغم موارد هذا البلد وقدراته ومساحة ورغم كل المخططات والمجهودات المبذولة لتحقيق التنمية إلا أنه فشل لحد الآن في تحقيق التنمية، فالجزائر لا تزال مستوردا أساسيا للمواد المصنعة ولا تزال تحتل المرتبة الأولى ضمن الدول المستوردة للمواد الفلاحية والغذائية بقيمة 2.1 مليار سنويا، ويعتبر هذا الرقم غير مقبول بالنسبة لدولة بدأت محاولات التنمية منذ ستينات القرن الماضي إضافة الى سلسلة من الإصلاحات في جميع القطاعات" (**مازاني**، 2019، **صفحة** 323)، كما شهد معدل البطالة ارتفاعا شديدا بلغ 29,27% العام 2000 بسبب التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية والتحول في دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة (**بلقاسمي**، 2016، **الصفحات** 186-187)، ورغم ان البلد تجاوز ازمته الأمنية وعرف عافية مالية قبل العام 2014 الا ان ذلك لم ينعكس على المجتمع بالشكل المطلوب اذ بقيت البطالة مرتفعة لتسجل نسبة 11,4% في ماي 2019 (**ONS, 2019**) في ظل الأزمة المالية التي يعاني منها البلد بسبب انكماش الاقتصاد بفعل تراجع مداخيل النفط إلى أكثر من الثلثين ما أدى إلى تجميد العديد من المشاريع وتجميد عمليات التوظيف.

يمكن القول ان إرساء وتشييد النظام الديمقراطي يستلزم النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وتحسين مستوى التربية والتعليم، ولذا يصبح لزاما التساؤل "لماذا تؤدي الزيادة في الدخل القومي أو دخل الفرد في المجتمعات المتطورة إلى تعميق الديمقراطية في حين لا يحدث ذلك في مجتمعات الاقتصاد الريعي؟ بل يؤدي غالبا الى توجه عكسي أي نحو تنمية حكم السلطة وانتشار الفساد"! وخلال ملاحظة مختلف مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بدول الشمال الافريقي يمكن تمييز التباين الواسع بين دول المنطقة بما يقسمها إلى دول معوزة وأخرى نفطية ميسورة، غير أن الطبيعة السلطوية للأنظمة هي نفسها، فكيف يؤثر العامل الاقتصادي في ذلك؟

في واقع الأمر فإنه في الدول النامية عموما ومنها دول شمال افريقيا نجد أن النخب الحاكمة وما يعود عليها من المال العام وما يتمتع به أفرادها من مصالح ضخمة في ظل العلاقة بين السلطة والثروة أي المنفعة التي تمنحها السلطة وتقترن بالاقتصاد؛ فانه لا يسمح لها بالاستعداد الحقيقي للتخلي عن امتيازاتها أو التخفيض منها على الأقل وهو سبب رئيس لإعاقة البناء الديمقراطي، كما يلتحق بهذه النخب فئة أخرى تتشكل من كبار الموظفين والممارسين لأعمال السمسرة ما يشكل طبقة متحالفة تجمعها المصالح الشخصية المشتركة، وفي هذه الحال وبدل الفقر والحرمان سيوظف المال والثروة كأداة لكسب وشراء الولاء (**الكواري**، 2002، **صفحة** 97)، وهو ما يمكن ملاحظته كذلك في توظيف المال الفاسد في الحياة السياسية وتصدر القوائم الانتخابية وباقي مظاهر الزبائنية السياسية (Political Clientelism) بوصفها نظام سياسي واجتماعي قائم على المحسوبية يسمح للزبائن والرعاة من الاستفادة من الدعم المشترك كونهم يوازون بعضهم البعض على أصعدة سياسية واجتماعية وإدارية مختلفة (**Roniger, 2004, pp. 353-354**)، وإزاء هذا المنطق والواقع لم يكن من الغريب أن يكون ترتيب أقطار المنطقة وفق مؤشرات الشفافية والحكم الجيد ضعيف جدا.

لقد أصدرت "منظمة الشفافية الدولية" مؤشرها لمدركات الفساد للعام 2019 والذي يقدم معطيات تبعث على القلق، فعلى الرغم من مساعي محاربة الفساد في دول شمال افريقيا الا ان جهود معظم دولها تبقى متعثّرة كما ان التقدم الذي أحرزته في هذا المجال خلال السنوات الماضية كان محتشما وأحيانا منعدما، وتأكد المنظمة فرضية ان معظم البلدان تتدنى فيها مستويات حماية الصحافة تميل إلى تسجيل "أسوأ معدلات الفساد" وهذا الواقع مثبت في المنطقة كما تقدم في عناصر البحث السابقة.

يتولّى المؤشر المشار اليه تصنيف 180 بلدًا وإقليمًا وفقًا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام حسب مقياس يتراوح بين 0و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر

فسادًا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة، وقد جاء ترتيب الدول محل الدراسة كما يوضحه الجدول رقم 3.

الظاهر ان بلدان المنطقة لا تعرف قصورا في جانب الحكم وحسب وإنما أيضا من ناحية كيفية التصرف بالثروة العامة للبلاد، فبديهي أن يكون تجسيد العدالة الاجتماعية متزامنا وتحقيق الحريات الديمقراطية، والتي تشكل بدورها الجانب الاقتصادي للديمقراطية لما تحتويه من إنصاف في تقسيم هذه الثروات وعائدات النمو، وهذا عكس ما نلاحظه في الدولة التسلطية والتي تملك ميزة انعدام العدل والمساواة أثناء التوزيع، إذ تقوم باستبعاد القوى الاجتماعية من عملية التوزيع للثروات وبالتالي الفئات المحرومة في المجتمع السياسي هي كذلك محرومة اقتصاديا، "ومع توسع دائرة الحرمان والفقر داخل مجتمعات المنطقة لا معنى للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فالمساواة والعدالة الاجتماعية تعدان شرطين أساسيين في قيام أي نظام يحاول أن يصف نفسه بالديمقراطي" (**هادي**، 2001، **الصفحات** 16-17).

جدول رقم 3

يوضح تطور ترتيب دول الشمال الافريقي في المؤشر العالمي لمدركات الفساد

	مؤشر العام 2018		مؤشر العام 2017		مؤشر العام 2016	
	من 100 درجة	الترتيب العالمي 2018	من 100 درجة	الترتيب العالمي 2017	الترتيب العالمي 2016	من 100 درجة
تونس	73	43	06	74	75	41
الجزائر	105	35	33	112	108	34
مصر	105	35	11	117	108	34
المغرب	73	45	40	81	90	37
ليبيا	170	17	17	171	170	14
موريتانيا	144	27	13	143	142	27

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على
(Transparency International, 2019)

انه من أبرز مصادر العسر الديمقراطي الاعتماد على مصدر أوحد للدخل وفي الدول التي يتم الاعتماد فيها على تصدير النفط بشكل رئيس نجد المصدر الأساسي للثروة الوطنية في يد الدولة تستعملها كأداة ولاء عن طريق لعب دور الموزع أو تجسيد لدور "الحاكم المانح" مقابل عدم المطالبة بالحقوق أو الاعتراض على الانفراد بالحكم (**جناحي**، 2003، **صفحة** 66)، إن هذه الظروف الاقتصادية المتميزة بالسيطرة على منبع الدخل الأوحد ومع غياب نشاط اقتصادي منتج من قبل المجتمع تصير الدولة المالكة لوسائل الإنتاج هي من يتخذ قرارات التصرف في حياة الناس والتخطيط لمصيرهم دون أن يكون لهؤلاء الحق في الاختيار (**فرجاني**، 2002، **الصفحات** 67-68)، وفي ظل هذه السياسات الاقتصادية يبدو النظام السياسي وكأنه "إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يستعملهم الحاكم في استراتيجية عامة هدفها المحافظة على السلطة والامتيازات المرتبطة بها" (**عنصر**، 1995، **صفحة** 86).

ان الاستمرار في هذا النهج الاقتصادي لم يعد بالكفاءة المناسبة في دول المنطقة التي تعرف مجموعة من الضغوط الداخلية وتعثر المسار الاقتصادي مع إخفاقها في تحقيق المستوى المعيشي الأنسب وتزايد وعي المجتمع بالانفتاح على العالم في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما أدى إلى إضعاف شرعية النخب الحاكمة الى جانب تراجع الدولة بشكل حذر عن التدخل الاقتصادي الكلي والذي يبدو بمظهر التهرب من تحمل المسؤولية لكن دون ترك القيادة وهو ما يزيد الهوة والتصدع بين الدولة ومجتمعها.

يمكن أيضا ذكر خصائص أخرى غير الاستفادة من المداخيل الناشئة من بيع المواد الطبيعية للدول الريعية، ففي هذا النوع من الدول يعمل الجزء الأساسي من المؤسسات وقوة العمل في التوزيع والاستهلاك، وتستطيع الدولة عن طريق التمركز والاحتكار أن تجعل مجموعة صغيرة مرتبطة بها تعمل في ميدان الاقتصاد والسياسة، ويشير "روس" (Ross, M.L) إلى آليات من شأنها أن تُوقع الدولة الريعية في داء السلطوية، وهي:

- آلية التبعية الريعية (The rentier effect)؛

- آلية فرض القمع (Repression effect)؛

فتمركز المداخيل بيد الدولة يؤدي إلى حرمان مشاركة الرأي العام في ادارة الحكم وتمركز السلطة بيد قلة من المتنفذين **(Ross, 2001, p. 332)**، وحتى لو أدى التحسن في فاعلية الجهاز الحكومي نتيجة للإصلاحات المختلفة ذات الطابع الإداري والتقني خصوصا الى ارتفاع مستوى دخل الفرد؛ الا أن دول المنطقة لم تحقق إلا قدرا ضئيلا من المساءلة العامة أي في إقامة مؤسسات الحكم الديمقراطي المبني على أسس الانفتاح والشفافية في ظل سيادة القانون والحريات الأساسية للمواطنين (**الشطي**، 2005، **صفحة** 221).

5. مسارات التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد الثورات

لم ينجح الشمال الافريقي في تجاوز أزمات الشرعية والتكامل والتوزيع والاندماج والهوية التي تعاني منها نظمه السياسية وتشترك فيها ولا زالت الحرية كقيمة أساسية غائبة عن الحياة السياسية للمنطقة، ورغم أن العقد الأخير شهد تحولات كبرى من خلال حراك الشارع الا ان اغلب دول المنطقة لم تبرح مكانها في مؤشرات الديمقراطية والحرية والشفافية ومدركات الفساد بل ان بعض دولها قد تراجع وانهار ليصنف مع الدول الفاشلة وليتحول لبؤر توتر تهدد الامن والسلم العالميين.

لم يعد خافيا أن غياب الديمقراطية وتدني مستوى الحريات ومصادرة الحقوق في المنطقة قد شكل المنطلقات الاساسية لمرحلة الانتفاضات التي استهدفت تحييد النخب التقليدية

الحاكمة التي عمرت في الحكم طويلا دون ان تنجح في اقامة دولة الحق والقانون ودون خلق أدنى الفرص الاقتصادية والتنموية (**فوكة، الوهن الديمقراطي في العالم العربي: الدولة الهشة وممانعة التغيير**، 2020، **الصفحات** 103-104)، ويمكن القول بوجود عدة عوامل بنيوية وراء بروز الاحتجاجات التي شكلت خلفيات عبور المنطقة من "مرحلة الاعداد" الى "مرحلة القرار" حسب تصور "روستو" لمراحل التحول الديمقراطي ومن أبرزها ممارسات الدولة التسلطية الشمال افريقية التي تظهر من خلال ما يلي (**عبدالله و عزيز**، 2012، **صفحة** 202):

- رسوخ القمع الامني وكبت الحريات وهيكلة الانسداد السياسي بأطر ذات صبغة قانونية وشرعية لا تسمح بالتغيير السلمي؛ مع افتقار الأنظمة للشرعية الدستورية وللشفافية في طريقة تعاملها مع مواطنيها؛

- عجز القوى التقليدية في فهم واستيعاب وإدراك الطموحات الشبابية الجديدة وتطلعاتها؛

- احتكار سلطات الدولة والاستئثار بها من قبل العائلة أو الفئة أو الحزب، واستئثار أقلية محظية بالموارد العامة عبر تكريس معادلة اقتران السلطة ورأس المال، مع تراجع عوامل الاندماج الوطني وازدياد فجوات التنمية بين المناطق المختلفة؛

- غياب آليات التواصل بين الحكام والمحكومين نتيجة عدم فعالية الأحزاب واختراق المجتمع المدني من قبل الدولة، ما ترتب عنه تجاهل مطالب وتطلعات الشعب من خلال جمود النخبة وتماهيها مع مصالح النظام السياسي؛

- تراكم الإحباط والاغتراب نتيجة لغياب العادلة الاجتماعية والمساواة، مع انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتدني مستويات المعيشة وتفشي الفساد؛

- تعثر مشاريع الإصلاح لدى حكومات المنطقة.

هكذا وبعد سنوات مما بدى أنه تحول ديمقراطي جاء ليمنح الشمال الافريقي فرصا جديدة في إنهاء نظم التسلط؛ يبدو أن ما سمي بالربيع العربي اليوم لازال عاجزا عن إنتاج نظم ديمقراطية تسير نحو الرسوخ! لقد بات من الصعب على المنطقة تجاوز المنطقة الرمادية والمرور من "مرحلة القرار" التي افتكتها بعد نضال طويل الى "مرحلة التعود" التي تظهر صعبة المنال؛ الا انه حري بنا القول ان الوضع يتفاوت من دولة لأخرى في المنطقة فمنها من يتقدم بحذر شديد ومنها من بات يقترب الى الانتكاس على النحو التالي:

- حالة تونس

يكافح التونسيون ضد فشل حكوماتهم في خلق التنمية وتجاوز حالة الركود وتحقيق وعود الثورة في ظل اقتصاد مأزوم وبيئة خارجية صعبة، وقد بدى جليا أن الحرية لا تولد "خبزا" بالضرورة، وبعد أن ناضل التونسيون ضد حكومة النهضة حتى يتجنبوا مصير المصريين أعادوا بكل ثقة رموز النظام القديم حفاظا على دولتهم، الا أن هؤلاء وبعد سنوات من استعادتهم للحكم لم يتمكنوا من تحقيق امال وطموحات ثورة الشعب! بل يزيد في تعقيد المسألة تربص الارهاب بما تبقى من دولتهم.

ان احد اشكال الاستثناء التي تقدمها تونس في المنطقة هي أنموذج الوسطية والاعتدال الذي قدمته "حركة النهضة" إذ تمكن الخط التوافقي في هياكلها من تجنب التصادم لصالح الحوار مع باقي الاطياف السياسية أثناء عملية صياغة دستور 2014 (Boukhars, 2014, p. 7) لقد أسهمت النهضة الى جانب مختلف الأطراف التي تتبنى إيديولوجيات متناقضة في المسألة الدستورية الأكثر تعقيدا التي شارك فيها الإسلام السياسي، وحفاظا على الحد الأدنى من وحدة الصف التونسي قدمت الحركة تنازلات كبيرة (Muasher, Pierini, & Alirisa, Tirer Parti De La Transition Tunisienne le (rôle d'une reforme profondément ancrée, 2016, p. 3 كما أنها حرصت على تبيان توجهها الديمقراطي وحرصها على ترجمة أهداف الثورة (**الجري**، 2017، **الصفحات** 269-270).

لا زالت تونس تشكل الاستثناء ضمن الاستثناء؛ لقد نجح التونسيون في الانتقال بالسلطة بسلامة من خلال الانتخابات الرئاسية الحادية عشرة في تاريخ البلد والثانية بعد الثورة والتي انتخب فيها الأستاذ "قيس سعيّد" رئيسا للجمهورية التونسية يوم 13 أكتوبر 2019، بأكثر من 72% من الاصوات على خلفية أن الرئيس "الباجي قايد السبسي" قد أعرب عن عدم رغبته بالترشح لولاية رئاسية جديدة فاتحاً المنصب لمرشحين آخرين، إلا إنه توفي في جويلية 2019 أي قبل انتهاء ولايته بخمسة أشهر، ليترأس "محمد الناصر" رئيس مجلس نواب الشعب تونس كرئيس مؤقتة للبلد استناداً لدستور البلد.

رغم هذا الانتقال السلس السلمي والسليم في تونس الا أن تشكيل حكومة ترضي الجميع بقي أمرا مستبعدا حتى مطلع العام 2020، والظاهر أن حكومة "الياس الفخفاخ" التي عين على راسها في 27 فبراير من نفس السنة لم تصمد طويلا أمام برلمان النهضة، يحدث ذلك في ظل صعوبات مالية واقتصادية تعيشها تونس خصوصا وهي ذات خبرة محتشمة في مكافحة موجهة الارهاب التي تهددها إضافة لكونها تعيش مخاطر الحرب وارهاصاتها في حدودها مع جارتها ليبيا.

- الحالة المصرية

لازالت البلاد تعيش موجة عكسية وهي تستمر في الانتقال بعد انتفاضة متواصلة من قبضة نظام تسلطي لآخر، فبعد تسلطية مبارك الموروثة عن سابقيه انتقلت الى نظام وصف من قبل خصومه بالديني؛ افتُرِضَ فيه الانتقال الحتمي الى التسلطية فتم الانقلاب عليه والرجوع مرة اخرى في تاريخ مصر الى حكم العسكر؛ بينما كان الجدل في مصر حول أداء الإسلاميين وليس عن شرعيتهم القانونية (20-Brown, 2012, pp. 19) ،انتقل المصريون للعيش ضمن قيم ومبادئ وممارسات وتشريعات ودستور "الثورة المضادة" بعد أن صارت تحكم باسم الثورة!

ان انقلاب الفريق "السيسي" لم يحدث النقلة النوعية التي انتظرها معارضو الرئيس "مرسي" فداخليا النظام القائم الذي انحصرت الحريات في عهده مقارنة بما كانت عليه زمن الثورة قد اعترف بأن الإصلاح الاقتصادي صعب وقاس فقد عرفت البلد مطلع العام 2018 موجة غلاء غير مسبوق جعلت الحياة أصعب على أغلب المصريين.

اقتصاديا انخفضت قيمة الجنيه أمام الدولار، إذ أصبح الدولار يساوي حوالي 18 جنيها في حين كان يعادل 6.69 جنيهات قبل الانقلاب، كما ارتفع سعر لتر البنزين من جنيه و85 قرشا إلى 7 جنيهات و75 قرشا وارتفع سعر أسطوانة الغاز من 8 جنيهات إلى 50 جنيها، وقفزت قيمة تذكرة المترو من جنيه واحد إلى 3-7 جنيهات وانعكست ارتفاعات أسعار المواد الطاقوية على تكاليف النقل ومنه على باقي اسعار المواد المنقولة والمتاجر بها.

كما ارتفع حجم الدين الداخلي إلى 3 تريليونات و600 مليار جنيه من تريليون و400 مليار جنيه في 2013، أما الدين الخارجي فقفز إلى 82 مليارا و900 مليون دولار بعد أن كان 34 مليارا و500 مليون دولار في 2013، وتسبب تعويم الجنيه في تضخم وصلت إلى معدلاته الى عتبة 35% بعد وأن كان في حدود 10% قبل الانقلاب (**ملف، بعد خمس سنوات.. ماذا جنت مصر من انقلاب السيسي؟!**، 2018).

تستمر أزمات المصريين من الاقتصاد الى الامن فتجد مصر نفسها أمام تزايد حدة الارهاب لتفرض حالة الطوارئ بمحافظة شمال سيناء؛ كما تعرف خارجيا خيارات صعبة تجاه سد النهضة وقد أعلن رئيسها ان البلد يواجه الفقر المائي، وتجد مصر نفسها مرة أخرى في أجندة الصراع العربي الاسرائيلي من خلال تسطير أدوار لها من خلال صفقة القرن التي أعلنها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" فضلا عن امكانية توريطها عسكريا في الملف الليبي.

- حالة ليبيا

بقي الصراع مفتوحا مع الاختلاف الكبير في السياق السياسي والاجتماعي وتباين التحديات في هذا القطر، إلّا أنه من المحتمل أن يتمخض عن هذا الصراع على الاقل دولة ستكون في ظل المعطيات الحالية هشّة في أفضل الأحوال غير مُؤمّنة من مخاطر الثورة المضادة؛ حيث تنتقل الدولة الجديدة في ليبيا والتي لازالت تعاني التشرذم السياسي وغياب الاجماع الوطني من مكافحة سلطة الميليشيات المسلحة (**حسيب**، 2012، **صفحة** 52) ومخاطر الحركات الجهادية الساعية للدولة الدينية، الى مرحلة التدخل الدولي والحروب بالوكالة وبروز العسكرتارية من جديد بقيادة المشير "حفتر" مقابل حكومة الوفاق.

هكذا لا زالت الحالة الليبية تطرح التساؤل الملح؛ ما الجدوى من التغيير في السلطة في ظل غياب قوى تغيير وطنية تقود الثورة وتحول دون فتح البلاد مجددا امام الحركة الاستعمارية؟ لقد بات واضحا وجود أجندات خارجية تخطط للإطاحة أو المساعدة في ازاحة أنظمة سياسية معينة بدعوى عدم احترامها للشرعية الدولية، إن أي تغيير في مواجهة التسلط لا بُدّ ان يكون بيد المواطنين أنفسهم، وهو ما يجعل كل محاولات التغيير الاخرى تشوبها شبهة الايادي الخارجية، ان مطلع العام 2020 حمل معه الكثير من المستجدات في الشأن الليبي من قمة برلين الى مساعي الجوار وخصوصا الجزائري في تغليب لغة السلم بدل السلاح الا أن إخماد صوت السلاح بين جيش اللواء المتقاعد "حفتر" وحكومة "السراج" الشرعية يبدو صعبا في ظل تدخل الاطراف الخارجية الطامعة في خيرات ليبيا ولم تزد الاكتشافات الطاقوية شرق حوض الابيض المتوسط الملف الليبي الا تعقيدا، وسيلقي هذا التعقيد بظلاله الثقيلة على تونس ومصر والجزائر اذا لم يجد طريقه للتسوية.

- حالة المغرب

لم تنأ المملكة بنفسها عن مفعول كرة الثلج في التحول الديمقراطي، لقد مست الاحتجاجات المغرب عام 2011 متأثرة بالموجة التي اندلعت في شمال افريقيا نهاية سنة 2010 وقد حملت مطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

سياسيا بادر ملك المغرب "محمد السادس" بتعديلات دستورية في نفس السنة أبعدت بدهاء المؤسسة الملكية عن ثورة الشارع وجعلت الحكومة في الواجهة، أتاح الدستور انتخابات ديمقراطية أفرزت عام 2012 برلمانا تصدره حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية، الا أن الشقان الاجتماعي والاقتصادي لم ينالا نفس القدر من اهتمام الدولة، فبعد حراك فبراير 2011 عادت الاحتجاجات من جديد لتندلع في الريف المغربي سنة 2016 ولتمتد الى العام 2018 حيث تم الحكم على معتقلي الحراك بأحكام وصلت حد السجن النافذ لمدة 20 سنة.

- حالة الجزائر

بعد عشرين عاما من حكم الرئيس السابق "بوتفليقة" انتفض الجزائريون في 22 فبراير 2019 على نظام العهدات المفتوحة ورفضوا العهدة الخامسة لرئيس عاجز تورطت البلد بسبب قصور أدائه السياسي اواخر عهده بتضخم ملفات الفساد وانتشار الاغتراب المجتمعي في بلد غني انهكته سياسات غير رشيدة وحكومات غير مستقرة في جوار دولي هش، لم تكن هذه تجربة الجزائريين الأولى في الاحتجاج ضد نظام الرئيس السابق "بوتفليقة" فقد سبقتها احتجاجات مطلع العام 2011 عرفت إعلاميا "باحتجاجات الزيت والسكر"، لكن سرعان ما بادر النظام باحتوائها عن طريق ما عرف بسياسة "شراء السلم الاجتماعي" أي بالاعتماد على موارد الخزينة العمومية وتبني بعض الإصلاحات.

لقد نجح الجزائريون في كسب رهان سلمية حراكهم وهم ينظرون لمآلات اخوانهم في ليبيا وسوريا واليمن، فقد

تمت انتخابات 12 ديسمبر التي جاءت برئيس جديد للبلاد "عبد المجيد تبون" غير أنها لم تنه احتقان الشارع وانقسامه بين مؤيد ومعارض، لتجد حكومة "عبد العزيز جراد" نفسها أمام مخاض عسير وسباق مع الزمن لإنهاء مخلفات العهد السابق ولم صف الجزائريين من جديد حول أهداف وطنية مشتركة تخدم الجميع، ولعل أبرز المحطات المرتقبة هي محطات سياسية تقع في عمق المأسسة والتحول الديمقراطي وقد تكون الفرصة التاريخية لهذا القطر للعبور نحو الرسوخ الديمقراطي اذ يعد النظام القائم بتعديل الدستور والجعل منه دستورا ديمقراطيا بامتياز؛ اضافة الى انتخاب البرلمان والمجالس الشعبية البلدية والولائية، هو حتما ما سيمكننا مستقبلا من الاختبار الامبريقي للقابلية للعبور نحو "مرحلة التعود" عن طريق ترسيخ الديمقراطية أو الانتكاس والعود على بدأ من جديد.

ـ حالة موريتانيا

بخلاف شقيقاتها يبدو الوضع الموريتاني محتشما، لقد عرف البلد مطلع العام 2011 حملة احتجاجات شعبية متقطعة للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وللتنديد بانتشار الفساد والبطالة والفقر متأثرا بما يحدث في الجوار، الا ان الحكم الاكثر انتشارا بعد متابعة الوضع في هذا البلد هو أن قوى التغيير المطالبة برحيل النظام الموريتاني تفتقد للتناسق والانسجام فضلا عن الرؤية واضحة، وغالبا ما يرد ذلك لسنوات القمع التي عاشتها المعارضة، اضافة الى النسيج الاجتماعي الهش ما يجعل خيار الاصلاح والمهادنة هو الامثل لجميع الاطراف في ظل انتقال توافقي بعيدا عن خيار الثورة الذي قد ينسف الدولة ومجتمعها.

في الفاتح جويلية 2019، أكد المجلس الدستوري الموريتاني نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في البلد حيث أفادت السلطات الموريتانية أن المرشح "ولد الغزواني" فاز بأكثرية 52% من مجموع الأصوات في الانتخابات الرئاسية، وكان "ولد الغزواني" قد وصف من قبل المعارضة التي رفضت النتائج بمرشح السلطة واصفة الحدث بانقلاب آخر للجيش.

رغم ذلك يمكن النظر لهذه الانتخابات أنها أول انتقال سلمي للسلطة في موريتانيا منذ استقلال البلاد عن فرنسا في عام 1960، لكن حتى ان كانت موريتانيا تظهر بمظهر الاستثناء في ظل الحركية التي تعرفها المنطقة فلابد من وسم الوضع فيها بالاستقرار الهش.

عند هذا الحد يمكن القول ان فرص التغيير الديمقراطي في الشمال الافريقي تداخلت فيها العديد من العوامل الحاسمة منذ العام 2011 والظاهر جليا أنها لا تزال قائمة ومن الواجب تجاوزها؛ واهمها ما يلي (**لعروسي**، 2011، **الصفحات** 133ـ134) :

- يعاني أكثر من قطر عدم توافر وحدة في منطلقات واتجاهات الحراك الشعبي، ما من شأنه أن يفتح ثغرة الانقسام الداخلي، وهو ما تتوق اليه القوى المناهضة للتغيير.

- حتى بوجود تغيرات حقيقية في الانظمة السياسية للمنطقة فعلى صعيد الجبهة الداخلية تحاول العديد من التيارات معارضة التوجهات العامة للأنظمة التي تطرح نفسها كحاكمة للتغيير وحاضنة له، ما من شأنه نشر التخوف من أخطار الثورة المضادة والموجة المعاكسة، قد تتمثل من جديد في المؤسسة العسكرية او قوى الامن ونخبها وامتداداتها البيروقراطية، أو حتى قوى التطرف والطائفية السياسية.

- الخوف من عدم مقدرة تجاوز وتغيير بنية الافكار السائدة في الانظمة التاريخية السلطوية وممارسة نوع من التجني على الجماهير من خلال تغيير الشعارات فقط والحفاظ على نفس الممارسات التسلطية.

- غياب دور فعال للأحزاب التي وجدت نفسها في دور استثنائي، فمع انهيار الاحزاب الحاكمة وجدت المعارضة نفسها في حالة اغتراب، معطلة وبعيدة عن الجماهير ما يتطلب منها جهدا تعبويا كبيرا لمحاولة الانصهار مع تطلعات الجماهير في المرحلة الحالية، غير أن ديكتاتورية الجماهير قد تشكل شكلا اخر من جوهر الممارسة التسلطية، التي قد تمارسها الجماهير غير المؤطرة بشكل جيد.

- الحد من التدخل الاجنبي في احداث التغيير في شمال افريقيا، ورسم الحدود الجديدة للمنطقة بتفجير الاوضاع من الداخل عن طريق استغلال الانقسامات الأيديولوجية والقبلية والعرقيه، وما ينتج عنها من حالات الفوضى وغياب الاستقرار تسمح بتشكيل بناء جديد في المنطقة يستجيب لنزعات الغرب الاستعمارية.

مازالت مجتمعات المنطقة تواجه انقساما داخليا بينما تكافح على ثلاث جبهات؛ الثورة المضادة والدولة الدينية المزعومة والمجتمع الدولي، ولكن في ظل ظروف أكثر قسوة ممّا كان عليه الحال عند بدأ الانتفاضات والثورات في المنطقة، الأمر الذي انعكس أيضا على الدول التي كانت تتطلع الى الالتحاق بموجة التحول للديمقراطية؛ فلم تعد نخب تلك الدول مهددة بهذا الشكل من التحول، بل ترسخت قناعة مفادها أن الطوفان قادم في حال انهيار النظم القائمة، فأوضاع الدولة المقدمة أعلاه سهلت مهمة حكام الدول التي لم تلمسها رياح التغيير في إقناع شعوبهم بتجنب هذا الطريق وقبول التعايش مع الأمر الواقع، مع الأمل بتحسينه كلما أمكن، وبالتالي قبول التعايش مع النظم الحالية بدلا من المغامرة باستبدالها ببديل ليس مؤكدا أنه أقل سوءا (**حسن**، 2013، **الصفحات** 11ـ12)، وعليه بات من الضرورة بما كان صياغة خارطة طريق من شأنها دعم الفرص السلمية للتحول الديمقراطي في الشمال الافريقي؛ تكون مبنية على فلسفة الاصلاح وعمليات التنمية السياسية بما تمنحه من قدرة على توطيد الثقافة السياسية الايجابية ومنه البناء الديمقراطي القويم.

5. خاتمة

الدولة ظاهرة تاريخية وثقافية لا يمكن فهمها إلا في ارتباطها بمجتمع معين، ورغم أنها ظاهرة إنسانية مرتبطة بتطور العقل البشري إلا أنها بمفهومها الحديث ظاهرة أوروبية بالدرجة الأولى نشأت في ظل سياق تاريخي معين يختلف جذريا عن تطور المجتمعات الشمال افريقية وقد انتقلت مؤسساتها الحداثية الى المنطقة غالبا عن طريق الموروث الاستعماري، كما ان مكانة "الدولة-الوطنية" وبنائها ومدى قبولها في بيئتها ارتبط بعملية بناء أمة واقتصاد وطني -فشل نسبيا- في الوقت نفسه، وقد تم ذلك بالتزامن مع سلسلة الازمات الداخلية والخارجية التي عاشتها دول المنطقة والتي لم تساعد في استقرار الديمقراطية كممارسة وكتجربة، في هذه الظروف أدت هذه الحالة المأزومة إلى وقوع المجتمع في دائرة السلطوية ومقاومة الديمقراطية.

تخلص هذه الدراسة لكون مسارات التحول الديمقراطي في دولة المنطقة متباينة؛ فلكل قطر خصوصياته بيد ان العامل المشترك ان هذه الأقطار التي عايشت أزمات مستمرة متشابهة منذ استقلالها قد تجاوزت مرحلة الانطلاق ووصلت جميعها لمرحلة القرار غير ان فرص تجاوز هذه المرحلة والوصول لمرحلة التعود يختلف بين هذه الدول، ان تراكم الازمات التي عايشتها الدولة ومجتمعها أدت بالضغط ثم التحول التدريجي من أنظمة ذات سلطوية شديدة الى أنظمة تسمح بشيء من التنافس الداخلي وهو تطور إيجابي في طريق الدمقرطة، رغم ذلك يبقى التحول حذرا فلئن نجحت تونس في تحقيق رسوخ نسبي واستقر الوضع نسبيا في موريتانا فان التحول في مصر قد تراجع وبعثت موجات الاحتجاج ومحاولات التغيير مرة أخرى في الجزائر والمغرب وتقترب ليبيا من الانتكاس.

اما حول الافتراضات المطروحة فيمكن القول بصحة الفرضية الأولى اذ أن أنموذج الدولة المستقلة في شمال افريقيا غالبا ما بني على نماذج التحديث للأنظمة الاستعمارية التاريخية بعيدا عن الخصوصيات المحلية التقليدية؛ بيد أن الدولة الوطنية على الشاكلة الغربية والتي تساوي بين كل مواطنيها لم تتحقق في المنطقة والوعود المقدمة حول بناء دولة المواطنين لم تنجز فالذي بني هو دولة تسلطية ما أدى الى تراكم الأزمات التي اثرت بدورها على العلاقة بين الدولة والمجتمع وهو ما قاد الى احتقان البنية التحتية وتوسع حركة الرفض والمعادات للمنتظمات القائمة والبحث عن تغيير اركان دولتها.

اما الفرضية الثانية والمتعلقة بحيز التداخل بين الظاهرة العسكرية والحياة السياسية وعلاقتها بالحريات والدمقرطة فهي محققة في المنطقة؛ أولا من الناحية التاريخية في كل من مصر وليبيا وموريتانيا والجزائر وتستمر الازمة بنفس النتائج حاليا في كل من مصر وليبيا اذ أدى الانقلاب في مصر والخروج عن الشرعية الى استمرار انتكاس الحريات ومؤشرات الديمقراطية الى جانب تراجع في الأداء الاقتصادي وتعثر فرصة الترسيخ الديمقراطي، أما ليبيا فبخروجها عن اتفاقية الصخيرات وانقسام جيشها وبرلمانها تحولت لساحة للفوضى ومدخلا للحرب بالنيابة وتدخل القوى الاجنبية، وشكلت الجزائر حالة استثناء بتدخل الجيش بشكل سلمي في اطار دستوري، وبذلك يمكن التعميم أنه كلما زاد حيز التداخل بين الظاهرة العسكرية والحياة السياسية كلما تقلص مستوى الحريات وانتكست عملية الدمقرطة وتم الابتعاد عن إمكانية ترسيخها.

أما الفرضية الثالثة المرتبطة بعلاقة تحسين النخب السياسية لأدائها وما قد ينجم عنه من حل للازمات وتحقيق للإصلاح فإنها تحققت نسبيا في الحالة المغربية مع الإصلاحات الدستورية للعام 2011، حيث تنازل الملك عن بعض الصلاحيات للحكومة الا انها تبقى مرهونة بالاستمرارية، لقد تم تأجيل الاحتجاجات التي عرفتها تونس ومصر ليبيا عن طريق الإصلاحات لكن دون تسويتها وقد عادت الحركات الاجتماعية تطالب مرة أخرى بالتغيير وهو ما قد يحدث أيضا في الجزائر، الا انه يبقى صحيحا وشريطة الاستمرار أنه كلّما حسنت النخب الحاكمة أداءها في حل الأزمات السياسية والتنموية كلّما نجحت عمليات الاصلاح السياسي وزادت احتمالات الاستقرار وتجاوز الازمات والاحتكام للعنف.

كما يمكن ختاما التوصية بضرورة ترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع حتى يتم تجاوز الازمات التاريخية ويتعزز مسار التحول الديمقراطي، فدمقرطة الشمال الافريقي لا بد أن ترتكز على توافر الحقوق المدنية والسياسية وإجراء الانتخابات الحرة والنزيه، وتشكل مجتمع مدني مستقل وحر وفعال في إطار حكومات منفتحة ومسؤولة قابلة للمحاسبة والمساءلة من قبل الرأي العام وهي من أهم روافد الديمقراطية التي لا يمكن ان تتجسد إلا في إطار ثقافة سياسية ديمقراطية تعمل على تحقيق الخيار الديمقراطي كنظام وكثقافة في نفس الوقت، ما يؤدي إلى بناء ديمقراطي صادق يسهم في بناء مرحلة التعود وترسيخ الديمقراطية كنظام حكم وكثقافة مجتمع.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

المصادر والمراجع

أحمد الرزوق الرشيد. (2015). تاثير الموروث الاستعماري في تاصل تسلط الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا وجنوب الصحراء. مجلة البحوث الاقتصادية، 23(12)، 51-81.

إسماعيل الشطي. (2005). مداخل الانتقال الى الديموقراطية في البلدان العربية (الإصدار 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الانقلاب العسكري ملف. (03 07، 2018). بعد خمس سنوات.. ماذا جنت مصر من انقلاب السيسي؟! تاريخ الاسترداد 01 12، 2019، من الجزيرة مباشر: https://bit.ly/2YLo4LC

البنك-الدولي. (أكتوبر، 2017). تقرير حول تونس. تاريخ الاسترداد 25 06، 2020، من البنك الدولي: shorturl.at/kmVY1

العياشي عنصر. (1995). سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر. المستقبل

العربي(191)، 83-94.

برنامج الامم المتحدة الانمائي. (2004). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي. عمان: المكتب الاقليمي للدول العربية.

بهي الدين حسن. (2013). افاق الربيع العربي في ظل خريف مبكر للإسلام السياسي. تأليف عصام الدين محمد حسن،، الام المخاض؛ حقوق الانسان في العالم العربي التقرير السنوي 2012. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

حسن هادي. (2001). دولة الرفاه العربية: أمن القمع إلى الرعاية؟! المستقبل العربي(268)، 16-25.

خلدون حسن النقيب. (1999). الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

خير الدين حسيب. (2012). ليبيا، افاق وتحديات التحول الديمقراطي. مجلة المستقبل العربي(395)، 9-68.

راضية ياسينة مازاني. (2019). معضلة التنمية في الدول العربية: الأسباب والحلول. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8(4)، 317-333.

سفيان فوكة. (جانفي، 2016). أزمة الديمقراطية غي العالم العربي: بحث في أسباب الاستدامة. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية(08)، 186-199. تم الاسترداد من https://bit.ly/37SiSd3

سفيان فوكة. (جوان، 2020). الوهن الديمقراطي في العالم العربي: الدولة الهشة وممانعة التغيير. حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، 13(2)، 102-123.

سمية بلقاسمي. (ديسمبر، 2016). دراسة تحليلية للبطالة في الجزائر: تطورها- اهم السياسات المتبعة لمكافحتها. مجلة الباحث الاقتصادي(6)، 181-205.

صفي الدين خربوش. (03 10، 2004). تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات. تاريخ الاسترداد 03 01، 2020، من الجزيرة نت: https://bit.ly/2UYhAHX

عبد الجبار أحمد عبدالله، و فراس كوركيس عزيز. (2012). دور شبكات التواصل الاجتماعي في الربيع العربي. مجلة العلوم السياسية(44)، 199-234.

عبد الله جناحي. (2003). العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية. المستقبل العربي(288)، 52-68.

عزوز غربي. (2020). الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية: دراسة في ظل بعض التجارب العربية. مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، 07(01)، 653-673.

علي الكنز. (1992). من الإعجاب بالدولة إلى الممارسة الاجتماعية. تأليف المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية (صفحة 203). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علي خليفة الكواري. (2002). الخليج العربي والديمقراطية.. نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مبارك صالح الجري. (2017). تحولات الإسلام السياسي؛ حركة النهضة التونسية أنموذجا. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

محمد احمد عبد الدايم احمد صالح. (2019). دراسة تحليلية لاثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في مصر. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، 10(9)، 499-505.

محمد الأمين ولد سيدي باب، و محمد لمين صديقي . (ديسمبر، 2019). الإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا: الواقع والتحديات. (جامعة أحمد دراية، المحرر) المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، 3(2)، 8-23.

محمد جابر الأنصاري. (1995). تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد عصام لعروسي. (2011). الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟ المستقبل العربي(393)، 122-135.

نادر فرجاني. (2002). التنمية الإنسانية؛ المفهوم والقياس. المستقبل العربي(283)، 66-84.

نزيه نصيف الايوبي. (2010). تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط. (امجد حسين، المترجمون) بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

نور الدين زمام. (2002). السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري؛ 1962-1988. الجزائر: دار الكتاب العربي.

Boukhars, A. (2014). Islamists travails in Tunisia. : . Washington: Carnegie endowment for international peace.

Brown, N. (2012). When Victory is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics Ithaca. London: Cornell University Press.

Freedom House. (2019). Freedom-world-2019. (Freedom House) Consulté le 9 20, 2019, sur freedomhouse: shorturl.at/ixyF0

Freedom House. (2019). Media Freedom: A Downward Spiral. Consulté le 06 04, 2020, sur Freedom House: shorturl.at/beGR0

Freedom House. (2020). Nations in Transit 2020: Dropping the Democratic Facade. freedom house. Washington, DC: Freedom House. Consulté le 07 01, 2020, sur https://freedomhouse.org: shorturl.at/dhCKO

Lowenthal, A. F., & Bitar, S. (2016, January/February). Getting to Democracy: Lessons From Successful Transitions. Consulté le 01 11, 2020, sur Foreign Affairs: https://fam.ag/2V16aU2

M Muasher، M Pierini ، & F Alirisa. (2016). Tirer Parti De La Transition Tunisienne le rôle d'une reforme profondément ancrée. Washington: Carnegie endorment for international peace.

ONS. mai, 2019). ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE(. Alger: Office National des Statistiques. 29 06. Consulté le 2020. ALGÉRIE PRESSE SERVICE: shorturl.at/nuKW2

Reporters Without Borders. (2019). 2019 World Press Freedom Index. Consulté le 06 04, 2020, sur shorturl.at/DHMS0

Roniger, L. (2004, April). Political Clientelism, Democracy, and Market Economy. Comparative Politics, 36(3), 353375-.

Rosenbaum, W. (1975). Political culture. NewYork: praegerblishers.

Ross, M. L. (2001). Does Oil Hinder Deomcracy? (C. U. Press, Éd.) World Politics, 53(3), 325361-.

Transparency International. (2019). Corruption around the World in 2019. Consulté le 01 01, 2020, sur CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX: shorturl.at/pszQX

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف سفيان فوكة، (2021)، أزمات الدولة والمجتمع وأثرها على مسارات التحول الديمقراطي في شمال افريقيا، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات.ص ص: 305-319